اقتصاد

فوق الطاولة

خطة من أيام السلم

علي هاشم

لم تتأخر الحكومة عن إطلاق خطتها لتعظيم الإنتاج الوطني في شقه الصناعي، فبعد أسبوعين من إطلاق رؤاها الخاصة باستنهاض القطاع الزراعي، أجملت منذ أيام ما تنوي تقديمه لـ«معالجة العقبات كافة التي تعترض سير العملية الإنتاجية»، وفق ما زعمت!

مباشرة، وبعيداً عما خطته الحكومة من إجراءات لمعالجة واقع شركات القطاع العام، خاسرها ورابحها، فإن الشق المتعلق بالخاص لا يعكس إيمانا عميقا بكونه شريكا لا فكاك منه في إعادة «قاطرة الاقتصاد الوطني» إلى سكتها، ولا إدراكا كافيا بحجم التدمير البنيوي الذي استهدفه، ولهذا –ربما– جاءت «التسهيلات» التي وصفتها الحكومة بـ«الفرصة أمام الصناعيين لإعادة تأهيل منشآتهم»، فقيرة وضبابية وأقرب إلى المزايا التشجيعية التقليدية التي يتم إقرارها تلقائياً ضمن قوانين الاستثمار في الظروف الطبيعية، لا بل حتى أقل من ذلك!

تتلخص «التسهيلات/ الفرصة» المزعومة التي تنتظر الصناعيين بتجميد بيع منشآت المتعثرين منهم بالمزاد وإعادة جدولة ديونهم المصرفية من دون فوائد، ودراسة «إمكانية» استئناف منح القروض التشغيلية قصيرة الأجل، مع تقسيط سداد قيمة الأرض المخصصة للمنشأة الصناعية على ٥ سنوات، إضافة إلى حسم نسبة ٥٠٪ من رسوم استجرار الطاقة الكهربائية حتى عام واحد من مباشرة إنتاجها.

في الواقع، وعلى الرغم من أن وقف البيع الجائر لمنشآت المتعثرين بالمزاد، يعد رجوعا فاضلا عن الخطأ وتوقفاً تكتيكياً عن الحفر عميقا في قبر الصناعة الوطنية، إلا أن بقية «التسهيلات» المزعومة لا تبدو متناسبة دراميا قياسا بدرامية التدمير التي طالها، بدءاً من النيّة –مجرد نية– بـ«دراسة إمكانية» استئناف منح القروض التشغيلية التي لم لو كان فيها خير لكان استجرها أحد المستثمرين سابقا «ولو عن طريق الخطأ»!

مرورا بحسم الـ٥٠٪ من «رسوم» الكهرباء الذي قد يؤسس لإحلال رئيس مجلس الوزراء من وعوده للصناعيين بحل جذري لمشكلة حوامل الطاقة مع بداية فصل الشتاء، وصولا إلى تقسيط ثمن الأرض في المناطق الصناعية التي قامت دول في جوارنا القريب والبعيد بمنحها مجانا في معرض سعيها لتنشيط الاستثمار؟!

أما أسوأ «الخطة»، فتجلى في تكرار لأزمة «تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها رافعة اقتصادية هامة».. ففي الواقع، يحار المرء أين الخطة في «التشجيع»، وكيف لهذا الأخير أن يكفل استنهاض قطاع حيوي شكل ٥٠٪ من ناتجنا الإجمالي قبل الحرب؟!

نظريا، وقياسا بالقيمة الاستبدالية للشركات المدمرة، المعلنة رسمياً عند ٢٦٠٠ مليار ليرة، ستحصد الحكومة مردودية متواضعة ومشوهة تنظيميا على مستوى إدارة الاقتصاد وتنوع الإنتاج، بسبب استثمارها «المسترخص» في تسهيلات خطتها الصناعية.

ولأنها لم تدرك بعد حاجتها لـ«إعادة خلق» قطاعنا الصناعي، وليس مجرد بعثرة مراهم سطحية هنا وهناك لجراح غائرة، فلن يطول انتظارها لتشهد عاقبة الاكتفاء ببضعة إجراءات متنكرة بزي «تسهيلات» لكن حقيقتها لا تخرج عن شجرة عائلة خططنا السابقة إياها، وقد يقيض لها لو طال عمرها لوقت كاف، أن تعاين بالعين المجردة حجم الهدر الذي ارتكبته بحق حقيبة المعارف التي راكمها قطاعنا الصناعي الخاص على مدى عقود سبقت الحرب، لأنها ما زالت متعمشقة بخطط أيام السلم.

نفي حكومي صارم لاحتمال دخول قمح مسرطن من لبنان إلى أسواقنا

وزير «التموين» لـ«الوطن»: لم نستورد قمحاً من لبنان ولا عن طريقها

مدير الجمارك: تكثيف الدوريات على امتداد الشريط الحدودي مع لبنان

- مدير «الحبوب»: القمح يستورد بعلمنا ويدخل عبر مرفأي طرطوس واللاذقية
- «الزراعة»: نختص بالكشف النظري عن شحنات القمح والأعلاف
- تاجر: تهريب الأعلاف من لبنان لم يتوقف.. وتهريب القمح غير مجد

علي محمود سليمان
محمد راكان مصطفى

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن الأمن الغذائي في سورية بخير، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن كميات القمح التي تم التعاقد عليها سابقاً ويتم استيرادها حالياً هي ذات منشأ روسي وإدخالها يتم حصراً عن طريق مرفأي اللاذقية وطرطوس وكلها تخضع للتحليل والفحص والمراقبة ضمن مخابر وزارة التجارة الداخلية ومخابر الجمارك ومخابر وزارة الزراعة ضمن المرفأين.

وكانت إحدى الصحف اللبنانية قد نشرت يوم أمس عن وجود شاحنات متوقفة عند معبر العبودية الحدودي بين سورية ولبنان، محملة بكميات من القمح المجبول بمادة «الأوكراتوكسين» المسرطنة، ولم يتم التأكد إن كانت هذه الشاحنات قد دخلت الأراضي السورية أم ما زالت تنتظر عند المعبر، حيث إن هذه الكميات من القمح كانت مخزنة في عنابر مطاحن «لبنان الحديثة» المقفلة بقرار قضائي لعدم استيفائها الشروط الصحية، حسبما ذكرت الصحيفة.

قرار صارم بمنع دخول الشحنات

وللوقوف على حيثيات الملف الذي قد يهدد الأمن الغذائي وسلامة المواطنين، قامت «الوطن» بالتواصل مع الجهات المختصة للوقوف على حقيقة الموضوع، حيث أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بأنه وعلى فرض تم إدخال هذه الكميات من القمح المسرطن تهريباً لمصلحة أحد ضعاف النفوس وأراد بيعه للمخابز فسوف يتم أخذ عينات منه قبل بدء عمليات الطحن وتحليلها في مخابر الوزارة، مشدداً على أن المطاحن الخاصة كافة تقوم بتحليل القمح الذي يدخل إليها قبل طحنه، وفي حال قيام أحد التجار «المختمين» بإدخال هذه الكمية لتوزيعها ضمن أكياس صغيرة بالكيلو ولزق ماركة مزورة عليها فإنها تخضع للرقابة والفحص.

وبيّن الغربي أنه تم التواصل مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة (علماً بأن «الوطن» اتصلت بمكتب الوزير ميالة وأبلغته بالقصة بعد أن اتصلت بالوزير من دون رد) وتم التوافق على الإجراءات اللازمة للتنسيق بين الوزارتين، واتخاذ قرار صارم بمنع إدخال هذه الشحنات إلى سورية من لبنان بالطرق كافة حتى لو فرضنا أنها حاصلة على أي موافقات مسبقة بغض النظر لأي جهة كانت، كما تم تكليف جميع المخابر والدوريات لتكثيف الرقابة وملاحقة السيارات المحملة بالقمح كافة، وتوجيه المدير العام للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لمتابعة الملف بشكل مباشر مع الجهات المعنية كافة.

معبر العبودية خارج الخدمة

وفي اتصال لـ«الوطن» مع المدير العام للجمارك فواز أسعد بيّن أن معبر العبودية خارج عن الخدمة وأن المعابر العاملة بين سورية ولبنان هي العريضة والدبوسية وجديدة يابوس فقط، وأنه من المستحيل دخول أي بضائع عبر المعابر النظامية إلا أن تكون مستوفية لكامل الموافقات والثبوتيات الخاصة بالبيان الجمركي وبصورة كاملة وبعد إجراء كامل الفحوص المخبرية للبضائع الاستهلاكية والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري ضمن مخابر مديرية الجمارك ومخابر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأوضح أسعد أن مديرية الجمارك كثفت حضورها في المناطق المحيطة بالمنافذ الحدودية التي خرجت عن الخدمة واعتبر فواز اتصال «الوطن» بمنزلة بلاغ نظامي عن الحادثة متعهداً بتكثيف الدوريات على امتداد الشريط الحدودي الفاصل مع لبنان لمنع دخول أي مواد مهربة إلى الداخل السوري.

وفي السياق ذاته أكد المدير العام للمؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب ماجد حميدان لـ«الوطن» أنه لا استيراد للقمح عبر لبنان بشكل مطلق، وأن كميات القمح المستوردة كافة هي ذات منشأ روسي يتم إدخالها عبر مرفأي طرطوس واللاذقية، مضيفاً: إنه لا قمح مستوردا دخل إلى الأسواق من دون علم مؤسسة الحبوب أو مديرية الجمارك العامة.

شحنات الأعلاف تخضع للفحوص

وفي المنحى الآخر للملف حول إمكانية دخول هذه الشحنات من القمح المسرطن كأعلاف للمواشي، بيّن مدير رقابة النباتات في وزارة الزراعة فهر المشرف لـ«الوطن» أنه ومنذ ما يزيد على خمس سنوات لم يدخل أي شحنة قمح عبر جديدة يابوس أو معبر الدبوسية على حين تم دخول شحنة نخالة عن طريق معبر العريضة في شهر شباط من العام الحالي ٢٠١٦، مع تأكيده أن أي مواد تدخل عبر الطرق النظامية يتم إجراء الفحوص اللازمة عن طريق مديرية الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة للتأكد من صلاحية استخدامها كأعلاف للحيوانات، موضحاً أن مديرية رقابة النباتات تختص بالكشف النظري على شحنات القمح والأعلاف الداخلة إلى الأراضي السورية.

واستكمالاً للموضوع بيّن مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة محمد اللحام لـ«الوطن» أنه وعلى امتداد شهري آب وأيلول من العام الحالي لم يدخل عبر المعابر النظامية مع لبنان سوى عشرين طناً من المادة العلفية (مثيونين) مستوردة عن طريق لبنان ذات منشأ فرنسي، وأكد اللحام أن المديرية وحسب القرار ٤٣/ت لعام ٢٠٠٤ تقوم بتحليل عينات مسحوبة من المواد المستوردة كافة كأعلاف للتأكد من صلاحية استخدامها قبل دخولها إلى القطر، لافتاً إلى أن إجراء الفحوص على مادة «الأوكراتوكسين» من اختصاص مخابر وزارة التجارة الداخلية على حين مخابر مديرية الإنتاج الحيواني تقوم بإجراء فحوص على مادة «الأفلاكراتوكسين».

التهريب لم يتوقف

وقامت «الوطن» بالتواصل مع أحد التجار الذين يقومون باستيراد الأعلاف، حيث أوضح أن عمليات التهريب للأعلاف لم تتوقف خلال الأزمة عن طريق لبنان وخاصة مادتي الذرة وكسبة الصويا، على حين مادة النخالة ليست ذات جدوى اقتصادية ربحية للمهربين لإدخالها إلى الأسواق السورية، والقمح لا يحقق مرابح في حال تهريبه لكون رسمه الجمركي ١٪، مشيراً إلى أن لبنان دولة مستوردة للقمح وليست منتجة ولذلك فإن كميات القمح كافة التي تدخل إلى لبنان تخضع لرقابة الدولة اللبنانية وبرسوم جمركية مرتفعة، ولا مصلحة لأحد بإدخالها إلى سورية تهريباً بسبب فرق الأسعار، إلا إن كانت فعلاً غير مطابقة للمواصفات ويراد التخلص منها، فهو أمر آخر لا نعلم به.

وعن هذا الموضوع أوضح الخبير الزراعي محمد حسان قطنا لـ«الوطن» إمكانية وجود مواد مستوردة إلى دول الجوار وتم رفضها من الجهات المختصة فيها، ما يستوجب مراقبة حركتها ومستجدات التعامل معها وفي حال الإفراج عنها في هذه الدول لإعادة التصدير، ما يتطلب تشديد المراقبة على الحدود والمعابر لتجنب مرورها، مشيراً إلى أن هذا الأمر كان ناجحاً قبل الأزمة، وما زال يتم العمل به خلال الأزمة، موضحاً بأنه عند ضبط كميات مخالفة ولها آثار مرضية يتم إتلافها في أرض المرفأ أو المعبر الحدودي ولا يتم السماح بإعادة تصديرها. إذاً في النتيجة لاقى الموضوع اهتماماً في أروقة الحكومة، إلا أن العبرة في النهاية بنتائج هذا الجهد، فهل ستفلح جهود الوزراء والمعنيين بضبط هذه الشحنات المسرطنة من القمح التي يمكن أن تلقى طريقاً سهلاً عبر التهريب؟ هذا ما ستكشفه الأيام القليلة الماضية.

وكانت صحيفة الأخبار اللبنانية قد نشرت أمس مقالاً بعنوان (القمح «المسرطن» إلى سورية... بقرار قضائي!) جاء فيه: الشاحنات كانت متوقفة عند معبر العبودية. قيل، أمس، إنها انطلقت إلى داخل الأراضي السورية، ثم تردّد أنها متوقفة في انتظار «المراقب القضائي»، على أن تنطلق لاحقاً. مع ذلك، لا يهم ما قيل وما يتردّد. ما يهم، هنا، هو حمولة «شاحنات العبودية». فهذه، ستأخذ القمح المجبول بمادة «الأوكراتوكسين» المسرطنة (الذي كان مخزناً في عنابر مطاحن «لبنان الحديثة» المقفلة بقرار قضائي لعدم استيفائها الشروط الصحية) لتبيعه في سورية، بقرارٍ قضائي. فمن أمس الأول –من تاريخ نشر المقال– صدر قرار عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت، الناظرة في قضايا العجلة، يقضي بـ«رد طلب وقف تنفيذ البند الثالث الوارد في قرار قاضي الأمور المستعجلة في بيروت جاد المعلوف»، والمتعلق بـ«إخراج القمح الذي يتعدى معدل الأوكراتوكسين فيه النسبة المسموحة في لبنان إلى خارج البلاد (...)». وهو الطلب الذي كانت قد تقدّمت به مجموعة من المحامين والجمعيات، من خلال «استحضار استئنافي» في ٢٢ من الجاري، وتمكن من خلاله هؤلاء من الحصول على «وقف تنفيذ مؤقت» للبنود الثاني والثالث والخامس الواردة في قرار القاضي معلوف.

لكن، مع القرار «النهائي» الصادر عن محكمة الاستئناف المدنية، انتهت مفاعيل قرار وقف التنفيذ المؤقت، ليصار إلى تبرير «وقف تنفيذ البند الثاني المتعلق بالترخيص للمستدعى بوجهها بيع النخالة الموجودة والبند الخامس الذي يرخّص ببيع الطحين الموجود في أرض المطحنة كعلف حيواني في ضوء نتائج التحاليل التي تبين نسبة شوائب حيوانية عالية تجاوز المواصفات المطلوبة وتجعله غير صالح للاستهلاك». أما بالنسبة إلى البند الثالث، فقد رفضت المحكمة طلب وقف التنفيذ. وعلى هذا الأساس، يدخل القمح «المسرطن» إلى سورية... بقرارٍ قضائي. هكذا، صدر قرار «التسفير».

---

١٨ مليار ليرة اعتمادات «الأشغال والإسكان» للعام ٢٠١٧ بعد الدمج

الوطن

توقعت مديرية التخطيط في وزارة الأشغال العامة والإسكان أن تشهد الموازنة الاستثمارية للوزارة تطوراً وتصاعداً مهما خلال العام القادم ٢٠١٧ ينسجم مع الآمال وبالآثار التي ستنتج عن قرار دمج وزارتي الأشغال العامة والإسكان والتنمية العمرانية في وزارة واحدة هي وزارة الأشغال العامة والإسكان، وقدرت المديرية اعتمادات الوزارة والجهات التابعة بحدود ١٨ مليار ليرة سورية للوزارة وذلك لتحقيق أهداف الوزارة وبرامجها ومهامها المستقبلية والتركيز على تأسيس أرضية صحيحة وسليمة وصلبة لمرحلة إعادة إعمار سورية.

ووصف تقرير مديرية التخطيط والتعاون الدولي خطة وزارة الأشغال العامة والإسكان للعام ٢٠١٧ التي تم عرضها يومي الأربعاء والخميس الماضيين بالمرنة والواقعية والثابتة وقد وضعت رؤية وإستراتيجية للوزارة بتعليمات وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس وتحت إشراف ومتابعة معاون الوزير محمد سيف الدين.

وقد أعدت المديرية ملفاً متضمناً عدداً من المشروعات الإنشائية للجهات العامة التي تقع في عهدة وزارة الأشغال العامة والإسكان في مختلف المحافظات إضافة إلى اقتراح زيادات مهمة على الكثير من الاعتمادات المالية الاستثمارية للإدارة المركزية باتجاه استمرار السعي لتأمين حاجاتها المتنامية من الآليات والمعدات الهندسية وخطوط إنتاج مكونات التشييد السريع في سبيل دعم وتطوير وتوطين تقنيات التشييد السريع ومواصفات العمارة الخضراء ومواكبة التكنولوجية الراقية، إضافة إلى مستلزمات التكيف الذكي والسريع مع مفاعيل القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٦ الذي تضمن إحداث وزارة الأشغال العامة والإسكان.

وتضمنت زيادات إضافية للاعتمادات في معظم الجهات المرتبطة بالوزارة وخاصة الشركة العامة للبناء والتعمير والشركة العامة للطرق والجسور والمؤسسة العامة للإسكان.

من جهة أخرى جال مدير الشركة العامة للبناء والتعمير عامر هلال مؤخراً على مشروع إكساءات طب الأسنان في جامعة تشرين وطلب من العاملين إنجاز المشروع بالسرعة القصوى وضمن البرامج الزمنية المتفق عليها لتأمين استقبال الطلاب وتأمين أفضل الوسائل والأجهزة المطلوبة وفق معايير الجودة والشروط والمواصفات الفنية المطلوبة.

في عهدة وزير «التموين»

أقل من ٦ ضبوط حصة كل مراقب في الشهر.. فهل يتقاضى راتبه لهذا العمل أم إن هناك ضبوطاً لم تسجل لقاء رشا؟

عبد الهادي شباط

كشفت مذكرة مقدمة لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن إجمالي عدد عناصر جهاز حماية المستهلك في المحافظات كافة يبلغ ٨٥٠ مراقباً تموينياً، وأن حصيلة هذا الجهاز الرقابي منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر آب الماضي كانت ضبط قرابة ٢٩ ألف مخالفة في مختلف الأسواق والفعاليات الاقتصادية والتجارية إضافة إلى سحب حوالى ١٠ آلاف عينة لمواد تم الاشتباه في سلامتها وإحالتها إلى المخابر المختصة للتأكد من صحتها ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية السورية المعتمدة، أي إن الإجمالي نحو ٣٩ ألف ضبط خلال ٨ أشهر، بمعدل وسطي قدره ٤٨٧٥ ضبطاً كل شهر، لتكون بذلك الحصة «النظرية» لكل مراقب تموين أقل من ٦ ضبوط شهرياً، أي ضبط كل ٥ أيام.. وهنا نسأل ماذا يعمل هؤلاء المراقبون إذاً بقية أيام الشهر؟ فهل التزم التجار بالأنظمة والقوانين؟.. بالطبع لا، لكن الجواب مرتبط بعدد الضبوط التي لم تسجل لقاء «ثمن فنجان قهوة» بعد تفاوض وابتزاز بين التاجر والمراقب! ولعل هذا ما يجب على وزير التموين البحث فيه خلف هذه الأرقام الموضوعة على طاولته.

وبالعودة إلى فحوى المذكرة، فقد أظهرت المذكرة أن حجم الإغلاقات المنفذة سجل ١٨٥٠ إغلاقاً بحق فعاليات ومحال تجارية مخالفة منها مطاعم ومحطات وقود ومخابز وغيرها معظمها إغلاقات إدارية لتحفيز المخالف للمبادرة لتسوية مخالفته.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير حماية المستهلك بالوزارة حسام نصر الله أن الوزارة تعمل على تطوير عملها في مجال حماية المستهلك بدءاً من تطوير قدرات ومهارات كوادر الرقابة التموينية وصولاً إلى آليات تسمح بالكشف عن المواصفات الحقيقية، وخاصة المواد والمنتجات المستوردة مثل اللحوم المستوردة لضمان عدم حصول حالات تجاوز وغش وتلاعب في البيانات المقدمة عن هذه اللحوم عند استيرادها.

وأشار إلى أنه لا بد من زيادة معرفة وثقافة جهاز حماية المستهلك من الناحية القانونية والمهنية عبر إجراء وتنفيذ دورات مركزية وتبادل الخبرات بالتنسيق مع الجهات المعنية مثل (القضاة) وذلك ضمن خطة عمل توضع لهذه الغاية تشمل كل مديريات التجارة الداخلية في المحافظات على ألا يؤثر ذلك في أداء المديريات في الأسواق، إضافة إلى الاعتماد على أساليب جديدة في العمل الرقابي تتناسب مع تطور الأسواق وتفرع المهن من خلال تنظيم الدوريات على شكل مجموعات رقابية بعد تقسيم المحافظة إلى قطاعات والاعتماد على نظام الدوريات النوعية المختصة بالمواضيع الفنية مثل دوريات معنية بمراقبة ومتابعة عمل محطات الوقود وتوزيع المحروقات أو عمل المخابز وإنتاج الرغيف ودوريات متخصصة بسحب العينات ومعرفة مدى مطابقتها للمواصفات. وبين أنه يتم التركيز حالياً على مراقبة المواد الأساسية والمواد التي يرتفع عليها الطلب من المواطن وخاصة المواد الغذائية لجهة سلامتها وقيمتها السعرية. وفي هذا السياق يرى مدير حماية المستهلك أن الوزارة استطاعت مؤخراً عبر تنفيذ العديد من الخطوات ومنها تطوير العمل في مديرية ودوائر حماية المستهلك، الحفاظ على الاستقرار النسبي للأسعار والحيلولة دون وجود قفزات سعرية حادة عادة ما كانت تترافق مع تقلبات وارتفاع سعر صرف الليرة أمام الدولار.

وحول تنفيذ الرقابة على مؤسسات التدخل الإيجابي بين أن مؤسسات التدخل الإيجابي ليست مستثناة من الرقابة وأن عناصر حماية المستهلك يقومون بالرقابة على صالاتها ومنافذ البيع التابعة لها وخاصة في حال وجود شكوى وأنه لدى ثبوت أي مخالفة يتم تنظيم الضبط الخاص بذلك من الدورية المعنية مشيراً إلى أن المخالفة هنا يتحملها كل من العامل الذي نفذ المخالفة ورئيسه المباشر في العمل وذلك من باب الدفع للإدارات والأقسام المعنية بمتابعة عمل موظفيها.

وحول اتخاذ عقوبة الإغلاق بحق محطة وقود أوجز أنه عادة لا يتم اللجوء إلى عقوبة الإغلاق بحق مثل هذه الفعاليات المهمة التي تقدم خدمات أساسية للمواطن إلا عند وجود مخالفات جسيمة حيث هناك العديد من العقوبات والإجراءات التي يمكن اتخاذها بحق المخالفين في هذه الفعاليات لردعهم عن القيام بالتجاوزات أو أعمال التلاعب أو الغش وأنه في حال الوصول إلى عقوبة الإغلاق يتم توزيع مخصصات هذه المحطات أو المخابز إلى أقرب محطات في المنطقة أو مخبز لتأمين احتياجات المواطن وعدم حدوث نقص.

مجلس إدارة جديد لاتحاد شركات التأمين بعد ٩ أيام

المشعل لـ«الوطن»: رفع سقف بوليصة التأمين الصحي من ٤٠٠ ألف إلى مليون ليرة

الوطن

كشف رئيس مجلس الإدارة المؤقت لاتحاد الشركات السوري لشركات التأمين ياسر المشعل لـ«الوطن» عن تحديد المجلس موعد اجتماع اللجنة العمومية غير العادية لانتخاب المجلس الدائم للاتحاد، وذلك يوم الأربعاء ١٢ تشرين الأول الجاري (٢٠١٦).

تم دعوة جميع شركات التأمين وعددها ١٣ شركة وشركة إعادة التأمين وممثلي شركات إدارة النفقات الطبية المسجلين لدى الاتحاد وعددهم ٦ وممثل عن اتحاد وكلاء ووسطاء التأمين.

موضحاً أنه ووفقاً للنظام الداخلي للاتحاد يحق فقط لشركات التأمين السورية المشاركة في التصويت لانتخاب ٥ أعضاء من الشركات وممثل عن شركات إدارة النفقات الطبية وممثل عن واتحاد وكلاء ووسطاء التأمين.

وبين المشعل أنه تمت الدعوة إلى الجمعية العمومية غير العادية تنفيذاً لتوجيهات رئيس الحكومة عماد خميس بضرورة الإسراع في تشكيل مجلس إدارة جديد للاتحاد السوري للشركات التأمين وأن يكون الأعضاء المرشحون على مستوى يتناسب من الناحية العلمية والإدارية مع مهام وأهمية المجلس.

وعن توجيه رئيس الحكومة بضرورة أن يكون أعضاء الاتحاد ممثلين عن شركات التأمين وأن يتم الفصل بين عمل الاتحاد ووكلاء ووسطاء التأمين وشركات إدارة النفقات الطبية وتحديد العلاقة مع الهيئة العامة للإشراف على التأمين، أوضح المشعل أن هذا الإجراء من الأولويات الموضوعة على سلم مهام الاتحاد الجديد على اعتبار أن هذا الإجراء بحاجة إلى تعديل في النظام الداخلي للاتحاد، مشيراً إلى أن هناك عدداً من القضايا التي تحتاج إلى تعديل في النظام الداخلي من الممكن بحثها وتعديلها وفق الأولويات وأهمية العمل في السوق التأمينية.

وفي السياق وبناءً لتوجيهات رئيس مجلس الوزراء كشف المشعل عن إصدار المؤسسة قراراً بمنح بوليصة تأمين على الحياة بمبلغ مليون ليرة للكوادر العاملة في الإعلام الحربي من مراسلين ومصورين وسائقين تغطي الوفاة والعجز الناجم عن الإصابة ورفع سقف بوليصة التأمين الصحي إلى مليون ليرة سورية بعد أن كانت ٤٠٠ ألف ليرة سورية.